

الكويت: المعارضة تدشن أولى خطواتها الميدانية ضد السلطة

شهدت ساحة «الإرادة» في قلب العاصمة الكويت، أمس عودة قوية لاحتجاجات المعارضة، التي قررت التصعيد في الشارع رداً على قرار المحكمة الدستورية حل البرلمان

الكويت - فادي الزين



بدأت المعارضة الكويتية، أمس، إجراءاتها العملية لمواجهة السلطة، من خلال الشارع، حيث حشدت أنصارها في اعتصام في ساحة «الإرادة» وسط العاصمة الكويت، تأكيداً منها على أنها ماضية حتى النهاية، في رفض حكم المحكمة الدستورية الذي قضى بحل برلمان 2012 وعودة برلمان 2009.

ودشنت المعارضة، الممثلة بالأخص في الغالبية البرلمانية في مجلس الأمة المتحل، والتي يطغى عليها الإسلاميون والمقربون منهم، تحركها الميداني، بناءً على دعوة كانت قد وجهتها، خلال

اجتماع عقده يوم الأحد الماضي، وأعلنت في أعقابها ما سمته «رسالة صريحة إلى أصحاب النفوذ والمصالح وإلى من بيدهم السلطة»، بوجوب وقف العبث الجاري في النظام الدستوري ويوحده الشعب واستقراره، وذلك بعدما اعتبرت أن حكم المحكمة الدستورية منعدم والمحكمة باطلة في الأساس.

وكانت الحكومة التي قدمت استقالته منذ يومين، تسهياً لتنفيذ حكم المحكمة الدستورية، قد أكدت أنها تسمح بالتجمعات وحرية التعبير، لكن ضمن حدود القانون. وطلب رئيس الحكومة المستقيل جابر المبارك الصباح، من مسؤولي وزارة الداخلية «التعامل الحضاري والإنساني مع التجمعات ضمن أطر القانون وحرية التعبير المصونة في الدستور، مع الحفاظ على سلامتهم وسلامة الممتلكات العامة»، محذراً من

انحراف هذه التجمعات عن «مسارها الصحيح». فيما عمدت وزارة الداخلية الى حجز عدد من عناصر القوات الخاصة والأمن العام والنجدة والمرو، وسط تحذيرات مصادر أمنية بأن أي خروج عن إطار القانون «سيواجه بحزم».

من جهتها، شاركت جمعية «مقومات حقوق الإنسان» في تجمع أمس، بصفة «مراقب»، بعدما أعلنت أن «الذاكرة الكويتية لم تنس حوادث الاعتداء على بعض الأكاديميين وتحمل وزارة الداخلية مسؤولية مضاعفة لحماية المعتصمين السلميين»، مشيرة إلى أنها تهدف إلى «متابعة سير الأحداث ومدى التزام أجهزة الداخلية وتشكيلاتها الامنية بمبادئ حقوق الإنسان».

واستبق رئيس مجلس الأمة المنحل أحمد السعدون بدء التجمع، بتصريح على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، قال فيه إن «إرادة

الشعب الكويتي ستسقط في ساحة الإرادة كل محاولات كسرها لبعث الحياة في مجلس 2009 الذي أسقطه الشعب وأوصل بعد ذلك رسالته واضحة في انتخابات الثاني من شباط 2012 كل الذين كانوا يحاولون الإبقاء على ذلك المجلس الذي سقط».

وسط هذه التطورات، لا تزال السلطة السياسية تبحث عن سيناريوهات عديدة للخروج من الأزمة، منها تشكيل حكومة جديدة تقوم بإلغاء مرسوم حل برلمان 2009، ثم تدعوه إلى الانعقاد، قبل أن ترفع مرسوماً جديداً بحله.

وتصدر الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية قضت بحل البرلمان المنتخب في شباط الماضي وعودة برلمان 2009، بناءً على أن مرسوم حل الأخير تم توقيعه في كانون الأول الماضي، من قبل رئيس الوزراء المكلف جابر المبارك بناءً على قرار مجلس الوزراء المنتهية ولايته، أي قبل أن يتشكل المبارك حكومته.

السودان: القمع وفزاعة الحركات المسلحة لوقف التظاهرات

الخرطوم - جعفر السر

«أشبعوها ضرباً. لا تقوى على الحركة الآن». بهذه الكلمات وصفت إحدى الناشطات لـ «الأخبار» حال صديقتها التي استمر اعتقالها مدة 24 ساعة. وأوضحت الناشطة، التي طلب عدم كشف اسمها، أن صديقتها تعرضت مع أخريات للضرب المبرح في الرأس والرجلين من قبل عناصر الشرطة بواسطة خراطيم المياه والعصي. ولفتت إلى أن علامات التعب والإرهاق تبدو على صوتها، حيث وصفت حالتها بالمزرية على غرار غالبية الذين ألقى القبض عليهم لمشاركتهم في التظاهرات المستمرة.

وشهدت مدينة القصارف، لليوم الثاني على التوالي، تظاهرات حاشدة أمس في سوق المدينة الرئيسي، حيث تحرك طلاب جامعة القصارف ومواطنو الأحياء الطرفية للمدينة، في اتجاه السوق الذي أغلق بالكامل، وتوقفت الحركة التجارية فيه. وأكد ناشطون لـ «الأخبار» أن هناك منشير وُرعت تحت على مواصلة التظاهرات، فيما خرج طلاب جامعة السودان في

منطقة الكدرو شمال الخرطوم، أمس، في تظاهرات ناحية الشارع الرئيسي للمنطقة. وشهد حي الديم مجدداً تظاهرات متفرقة، رغم تمركز قوات الشرطة بصورة مكثفة في أنحاء الحي القديم. ويرى مراقبون أن إجماع المواطنين عن الخروج العلني وتأييد التظاهرات باعداد كبيرة حتى اللحظة، مرده إلى حالة الخوف من الفوضى، التي ستعقب إسقاط النظام الحالي.

بدورهم، يرى ناشطون أن الاحتجاجات السودانية أخذت في التراجع نتيجة لغياب الفاعلية والمشاركة من قبل كل مكونات المجتمع. كذلك مارست السلطات قمعاً شديداً ضد المتظاهرين، حيث نشرت الشرطة السودانية قواتها في مدن الخرطوم الثلاث تحسباً لاندلاع الاحتجاجات، فضلاً عن إصدار أحكام سجن على المتظاهرين وفرض غرامات مالية عليهم، أو عقوبات بالجلد.

ولا يخفي المسؤولون في الشرطة أنهم تلقوا توجيهات مشددة بالتعامل الفوري مع مثيري الشغب، فيما روى أحد المفرج عنهم من قبل أجهزة الأمن لـ «الأخبار» كيف أن أحد أفراد الأمن

انفرد به في حديث جانبي بعد أن تقرر إطلاق سراحه. وقال له: «أنتم تريدون إسقاط الحكومة، لكن إن سقطت فإن الحركات الدارورية ستحتل الخرطوم خلال ثوان». ويبدو أن النظام الحاكم يريد استخدام فزاعة الحركات المسلحة لثنى المتظاهرين عن الخروج إلى التظاهر. لكن المعارضة في الداخل لا ترى غير استمرار حركة الاحتجاجات بديلاً لإسقاط النظام. فقد توافقت قوى

تحالف الإجماع الوطني المعارض على توقيع ميثاق سياسي لإسقاط النظام، والإعداد لما بعد نظام الإنقاذ. واشتمل الميثاق الذي وقعته القوى المعارضة في دار الحزب الوطني الاتحادي أمس، على البديل الديمقراطي للنظام القائم، والإعلان الدستوري.

وأوضح السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، محمد مختار الخطيب لـ «الأخبار»، أن مسألة الإعداد

صورة وزعتها شبكة «رصد السودان» لاحتجاجات داخل جامعة الخرطوم الأسبوع الماضي



لما بعد إزالة النظام من الأهمية بمكان، وذلك حتى لا يجد الشعب السوداني نفسه أمام مشكلة «ثم ماذا بعد الإنقاذ وما هو البديل؟». وأضاف الخطيب أن النقطة الثانية في الميثاق هي الإعلان الدستوري الذي يجمع قوى المعارضة؛ إذ لا بد من التوافق منذ الآن على إعلان دستوري حتى تكون جاهزين لدخول المرحلة التالية.

في غضون ذلك، دعا ناشطون على صفحات التواصل الاجتماعي إلى عصيان مدني يبدأ الجمعة المقبلة، ويستمر إلى أجل غير محدد. إلا أن الأحزاب المعارضة ترى في الخطوة استباقاً للأحداث. وأكد الخطيب أن اجتماع قوى المعارضة لم يبحث مسألة العصيان المدني، وأن ما يتردد في هذا الشأن هو حديث الشارع العام، لافتاً إلى أن حدوث العصيان المدني ليس مستبعداً. وأوضح أنه يأتي نتيجة لتراكمات سياسة النظام الخاطئة التي أوصلت الناس إلى هذه المرحلة. وبعدها أكد أن العصيان سلاح مجرب أثبت نجاعته عندما جرّبه الشعب في مرات سابقة، لافت إلى أنه يمكن أن يحدث في المدى البعيد.

«اختراق حدودي» في مفاوضات السودانين

أديس ابابا - مهدي الدين جبريل

لم تخف على الحاضرين الغبطة التي بدت واضحة على ملامح المتحدث باسم الوفد السوداني لمفاوضات القضايا العالقة بين الخرطوم وجوبا، عمر دهب، وهو يخرج من قاعة المفاوضات الرئيسية التي ظلت مغلقة لأكثر من أربع ساعات، معلناً أن الوفدين قد أفلحا في إحداث اختراق في الملفات المودعة على التفاوض. وأوضح دهب أنه «تم الاتفاق على إنشاء اللجنة الخاصة المسؤولة عن التحقق من ادعاء أي من الطرفين، عن حدوث خروقات أمنية، وانتهاكات خارج المنطقة العازلة التي تمتد عشرة كيلومترات من كل جانب». وأوضح أن المنطقة التي تعمل فيها اللجنة الخاصة، ستمتد لأربعين كيلومتراً في جنوب السودان وأربعين كيلومتراً في شمال السودان.

لكن حديث الجانب السوداني عن تلك الخطوة التي ظلت متاخرة، ضمن

القضايا العالقة من مرحلة بعد انفصال جنوب السودان، لم يأخذ ذات الطابع لدى وفد جنوب السودان، الذي وصف خطوة الاتفاق حول لجنة التحقق بأنها إجراء لا يرتقي إلى مستوى الحديث عنه وكأنه اختراق كبير. وقال وزير رئاسة مجلس الوزراء في جنوب السودان، دينق ألور، للصحافيين «لطالما كانت القضية الأساسية غير متفق حولها، وبالتالي كل الأشياء ربما لا تخدم الغرض الأساسي، فالمهمة الكبرى أمامنا هي الاتفاق حول الخلافات الحدودية، وهو ما سنعمل على تجاوزه حالياً».

وبالتوازي، اتفقت الخرطوم وجوبا على تعريف مفهوم وقف العدائيات، وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي 2046، والخاص بإعادة الاستقرار بين البلدين، تمهيداً للمساعدة في وضع التفسيرات اللازمة للنقاط التي وردت في الأوراق المقدمة من الأطراف المتفاوضة. ورغم أن الاتفاقيتين لا ترتقيان إلى مستوى القضية الأساسية، وهي

الخلاف حول النقاط الحدودية ونقطة الصفر لقياس نطاق عمل اللجان، إلا أنه ينتظر أن ترفع الاتفاقيتان لرئيس فريق الوساطة الأفريقية رفيعة المستوى، ثابو مبيكي للتوقيع عليها.

وبغض النظر عن حجم الاتفاق واختلاف تقييم الطرفين لوزنه، يرى محللون أن ما جرى خطوات تمضي باتجاه تمهيد الطريق لتجاوز العقبة الأساسية في الملف الأمني برتمته. وأوضح رئيس القسم السياسي في صحيفة «السوداني»، أحمد دقش، لـ «الأخبار» من مقر المفاوضات، «أن هذه الخطوات ستستخدم كثيراً في تجسير الهوة بين طرفي التفاوض، رغم أنها لن تكون ذات جدوى ما لم يتوصل الطرفان إلى حل عاجل وجذري لأساس المشكلة وهي الحدود».

ورغم أن المفاوضات التي استؤنفت في الحادي والعشرين من الشهر الجاري، تعتبر في حد ذاتها تقدماً في مواقف البلدين اللذين غادرا قاعات التفاوض قبل أقل من أسبوعين، إلا أن الأوضاع

السياسية والاقتصادية في الخرطوم وجوبا ربما كانت هي الدافع الأكبر لعودة الأطراف للتفاوض، أكثر من العقوبات التي لوح بها قرار مجلس الأمن الدولي في قراره 2046. والقرار الذي صدر في الثاني من أيار الماضي، وأمهل السودان وجنوب السودان حتى الثاني من آب المقبل، وإلا فإن المجلس سيتخذ منحي آخر في التعامل مع الجارتين المختلفتين، يشمل الفصل السابع الذي يتيح للأمم المتحدة استخدام القوة العسكرية متى ما رأت في ذلك حاجة لحماية المدنيين.

ومن المقرر أن تستمر الجولة الحالية من المفاوضات خمسة عشر يوماً، منذ تاريخ استئنافها في الحادي والعشرين من الشهر الجاري. ويحق لفريق الوساطة تمديد الفترة أو إلغائها في لحظة، وهو ما يحدث عادة طوال جولات التفاوض بين الخرطوم وجوبا، التي لا تخلو من حالات الانهيار المتكررة وآخرها في السابع من هذا الشهر عندما توقفت الأطراف عند الخلاف على الحدود.

ما قبل
ودل

أعلنت الصحافية المصرية، سلمى الورداني، التي تعمل في وكالة «بلومبرغ» الدولية، أمس، أن السلطات السودانية قامت بإبعادها، بعد احتجازها لخمس ساعات أثناء قيامها بتغطية تظاهرة طلابية. من جهته، أشار والد سلمى، الروائي محمود الورداني، إلى أن ابنته توجهت أمس، لإدارة الإعلام الخارجي لمعرفة رد وزارة الإعلام بشأن إمكانية استئناف عملها مراسلة لشبكة «بلومبرغ» الألمانية، بناءً على طلب الوزارة، غير أنها فوجئت بقرار الترحيل الفوري. (الأخبار)